المعاون الفني لمحافظة الديوانية لـ(المدى):

مجموع التخصيصات المالية سينقلنا الى مراحل متقدمة في تنفيذ المشاريع

ارتفاع أسعار المواد الأولية أدى الى عدم إيفاء الشركات بالتزاماتها

الديوانية/ باسم الشرقي

تشهد محافظة الديوانية هذه الايام حملات اعمار واسعة النطاق تنفذها شركات محلية باشراف مجلس المحافظة مما سيكون لها اثر واضح على الواقع الخدمي والمعاشي في المحافظة التي عانت في العقود الماضية الكثير من الاهمال والاجحاف. (المدى) التقت رئيس المهندسين حازم عمران معاون محافظ الديوانية للشؤون الفنية ومدير تشكيلات قسم الاعمار في المحافظة ليحدثنا عن اوجه التقدم الحاصل في الديوانية فسألته:

❖ ما مسيرة اعمار المحافظة خلال العام الماضي؟ فاجاب:

- مسيرة الاعمار خلال عام ٢٠٠٧ واجهت مشاكل كبيرة منها حجم التخصيصات لمحافظة الديوانية التي كانت دون المستوى المطلوب وهذا الامر حال دون تقديم الخدمات لابناء المحافظة وواجهتنا خلال السنوات الماضية بعض المشاكل والتي أثرت بشكل سلبي على سير تنفيذ هذه المشاريع.

وعدم توفر بعض المواد الاولية مثل مادة القير وخاصة في قطاع الطرق و البلديات أدى الى تاخر بعض المشاريع وارتفاع اسعارالموادالاولية نتيجة ارتفاع اسعار الوقود اثر بشكل سلبي وهذا ما أدى إلى عدم إيفاء الشركات ورجال الاعمال بالتزاماتهم مجمل هذه الأمور اثر سلباً على مجريات تنفيذ المشاريع ونامل هذا العام وخصوصا بعد تحسن الوضع الامني ان تنفذ المشاريع بتوقيتاتها وكمبادرة جيدة تم تسلم (٣٣) مشروعا خلال فترة الأشهر الثلاثة الأخيرة ونعتقد ان تسلم هذه المشاريع دلالة جيدة جدا على سرعة تنفيذ المشاريع وتضمنت هذه المشاريع أربعة مشاريع في قطاع الطرق والجسور وخمسة عشر مشروعا في قطاع البلديات وسبعة مشاريع في قطاع الماء ومشروعين للكهرباء وخمسة مشاريع في قطاع المجاري وان انجاز هذا العدد من المشاريع ذات دلالة واضحة لاستتباب الوضع الأمني في المحافظة.

❖ ميزانية العام الحالي هل كافية لتنفيذ المشاريع المطلوبة في المحافظة؟

- بعد رفع الحيف الذي أصاب المحافظة في العام الماضي على اعتبار سكان المحافظة ٨٠٠ الف نسمة وفي الوقت الذي تجاوزت نفوس المحافظة المليون نسمة وفي هذا العام نعتبر هذا التخصيص مناسباً قياسا بالمحافظات الأخرى وهذا حافز جيد للعاملين في قطاع الاعمار وحافز جيد بالنسبة للمقاولين والأسعار جيدة لتنفيذ المشاريع وبشأن مبالغ المشاريع المحالة لهذا العام قال المعاون: بدأنا الإعلان عن المشاريع من بداية العام وان ماتم إعلانه (٥٩) مشروعا الكلفة الاجمالية بحدود (٤٥) مليار دينار وتم توقيع واحالة (٦٣)مشروعا للاعلان، الكلفة الإجمالية بحدود (٥٠) مليار دينار وهذا العدد يمثل ٣٠٪ من مستوى الإعلان والإعلانات مستمرة لموازنة هذا العام وتم احالة (١٣)مشروعا ستكتمل اجراءاتها التعاقدية في الوقت القريب جدا.

❖ هل هناك فرق نوعي في تنفيذ مشاريع الاعمار هذا العام.؟

- توجه المحافظة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية لهذا العام في قضية الاعمار يجب ان تكون قضية مدروسة بشكل جيد لان المبالغ المتاحة للمحافظة لاتسمح ان ننفذ مشاريع مترابطة متزامنة متواصلة في سنة واحدة وعلى سبيل المثال مشاريع المجاري يوجد لدينا أربعة مشاريع ضخمة نفذت في العام الماضي بكلفة ثلاثة وعشرين مليار دينار هذه المشاريع سلسلة مجاري مترابطة في المحافظة ترتبط بوحدة معالجة لاستيعاب كل هذه الخطوط وكل هذه الوحدات السكنية بحيث تغطي مجمل سكان المحافظة وهذه المشاريع لها مراحل تكميلية لهذا العام وتم تخصيص مبلغ (٢٢) مليار دينار لمشاريع المجاري وخصصت وزارة البلديات والأشغال العامة خصصت مبلغ (٢٥) ملياراً لمجاري مركز المحافظة وان مجموع هذه المبالغ سوف ينقلنا مراحل واسعة ومتقدمة لتنفيذ هذه المشاريع

حازم عمران

❖ ماذا خصصت الوزارات الخدمية للديوانية من مشاريع ومبالغ هذا العام؟

- نعتقد ان ماخصصته وزارة البلديات لهذا العام هو جيد ونامل زيادة هذه التخصيصات قياساً بالأعوام الماضية، ولكن نرى ان القطاعات الخدمية التابعة لهذه الوزارة بحاجة إلى هذه الزيادة كقطاع الماء والمجاري وحاجة فعلية من اجل توفير الماء الصالح للشرب و في قطاع الطرق تنفيذ وتعبيد الشوارع.

أما بخصوص وزارة التربية فان وضع المدارس وضع مأساوي في مركز المدينة وفي الاقضية والنواحي وقطاع التربية من القطاعات المهمة والاساسية وان العديد من مدارسنا بلا سقوف وبلا أدارت للملاكات التعليمية ولاشبابيك ولا وحدات صحية وان ماتم تخصيصه في الأعوام الماضية ضئيلة جداً وكذلك وزارة الصحة ايضا بناية المستشفى بناية متهالكة وعمرها ٢٥ عاما تحتاج الى ترميم وصيانة وهناك حاجة الى اجهزة تخصصية لخدمة أبناء المحافظة.

وأضاف: إن الكثير من الوزارات لم تخصص شيئاً الى محافظة الديوانية وبالخصوص وزارة الصناعة علما ان المحافظة يوجد فيها اربعة معامل استراتيجية ثلاثة من هذه المعامل متوقفة بالشكل الكامل ومعمل البان يعمل ليس بالشكل المرضي ونأمل من وزارة الموارد المائية زيادة تخصيصاتها للمحافظة لان محافظة الديوانية من المحافظات الزراعية.

❖ ماذا عن المشاريع الإستراتيجية؟

- هناك مشاريع استراتيجية ومنها مشروعا المصفى والمطار وهما من المشاريع الحيوية والستراتيجية ولكن قضية المصفى والمطار تقع خارج سيطرة المحافظة من ناحية التمويل والإشراف وان التخصيصات المالية لمشروع المصفى من وزارة النفط ووضع حجر الأساس لهذا المشروع في ناحية الشنافية ومن ثلاث سنوات وحتى ألان لاتوجد أي دلائل لتنفيذ هذا المشروع ووجهنا أكثر من كتاب رسمي من قبل المحافظة ولحاجة المحافظة لهذا المشروع ولانعلم سبب تأخير العمل في المصفى سوى إن هناك تقصيراً من قبل الجهات المعنية ونأمل من وزارة النفط اخذ الموضوع بجدية لان المشروع حيوي ومهم.

أما بخصوص المطار فقد تم رفع مقترح إلى مجلس المحافظة وتمت المصادقة عليه من قبل المجلس لإنشاء مطار بمساحة إجمالية (١٤٤٩٠) دونم يبعد بضع كيلومترات على طريق المرور السريع وتمت مفاتحه وزارة النقل للقرار هذا الموضوع.

اين وصلت عملية تنفيذ الشقق السكنية في المحافظة؟

مشروع الشقق السكنية مشروع متلكئ لم تصل نسبه الإنجاز فيه إلى ٩٪.. رغم مرور فترة طويلة لاتوجد أي بوادر لإنجاز هذا المشروع من قبل وزارة الإسكان واعتقد ان التمويل لهذا المشروع غير مناسب بحيث ان الشركة المنفذة للمشروع لم تجهز العدد الكافي من العمال.

❖ ماذا عن مشاريع عام ٢٠٠٨؟

- بشأن تنفيذ المشاريع لعام ٢٠٠٨ في مواعيدها تم إجراء بعض التعديلات لضمان انجاز المشاريع في أوقاتها يراجع من قبل لجنتي التدقيق وهناك إجراءات اذا لم تستوف بشكل كامل لايتم الإعلان عنها كذلك تم اصدار الإجراءات المتخذة ضد المقاولين المتلكئين في تنفيذ أعمالهم هناك إجراءات من جانبين على ارض الواقع وهي ان هناك أسباباً خارجه عن سيطرة المقاولين نعتقد ان الحكومة المركزية هي طرف في تأخير تنفيذ بعض المشاريع ويجب ان يكون إعلام للجهات المستفيدة عند رفع أسعار الوقود وبالتالي يؤدي إلى رفع أسعار المواد الداخلية في الأعمار فأما ان يكون هناك تعويض للمقاولين وأما الشركات المتلكئة في تنفيذ إعمالها تم سحب العمل وإحالة المشاريع الى جهات أخرى تنفذ على حساب هذه الشركات وأما بخصوص التعاقدات فان العقود هي تشريعات ليست من قبل المحافظة وإنما هي تشريعات من قبل وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ونحن ملتزمون بها.

من الداخل

الزوجة مفتاح السعادة

هادي جلو مرعي

كنت ومعي جماعة من الناس نناشد والداً لصديق لنا ان يزوج ابنه البكر، فهو راغب في امرأة تقوم بشؤونه وتلبي حاجاته، وهو حق طبيعي له.

الاب لم يكن ليمانع لكنه كان يمازحنا، ويقول: (اعط للشايف ولا تعط للمشايف!).

ولاني حاذق، والقط الطائر في السماء، فقد فهمت على الفور مقاصد الوالد. وبالفعل، فان من يعرف ليس كمن يجهل، ومن رأى ليس كمن فقد القدرة على النظر الى الاشياء بعينين مبصرتين.

قصده ايضاً انه تذوق طعم العسل، فعليكم بمنحه المزيد منه. اما الابن فانه لم يتذوق من ذلك الطعم شيئاً.

واحدهم يتصور انه سينتهي من ازمة المشاعر سريعاً بمجرد دخول زوجته الى داره لتكون تحت عباءته. وهو واهم بالتاكيد.

ابلغته أن الزواج ليس نهاية للرغبة الجامحة، والحاجة الى المرأة، وربما كان مفتاحاً لعالم سحري آخر اكثر إثارة. وهي التي ستفتح عينه الاخرى ليرى منها الوان النساء، بعد ان كان ينظر بعين واحدة ولزوجته- تحديداً.

ومعظم الرجال يغلبهم الظن ان الزوجة تعني الاستقرار -وهو صحيح- وتعني -كذلك- نهاية المغامرة والذهاب باتجاه السكينة والاطمئنان لامرأة واحدة. ثم يكتشفون انها من عوامل تطفيش الزوج وهروبه، وربما اضطراره ليتزوج بامرأة اخرى عله يجد عندها ما يعوضه الخسارة التي سببتها علاقة سيئة بزوجته الاولى.

> وفي حال لم يتحقق من ذلك التفاهم شيء فان حياتهما ستتحول الى جحيم لابد من مغادرته والفرار الى مكان اكثر هدوءاً وبرودة. ولا اظن ان الازواج السعداء راغبون في البقاء ضمن دائرة الهموم والمشاكل

والمسؤولية مشتركة بين الزوجين، فكل منهما يمكنه دفع الاخر للهروب وطلب التفريق، وفي حال لم يلتزم باسباب التعايش، وبامكانهما النجاح الى النهاية في حال توصلا الى تفاهم هما فقط المستفيدان منه.

وفي حال لم يتحقق من ذلك التفاهم شيء فان حياتهما ستتحول الى جحيم لابد من مغادرته والفرار الى مكان اكثر هدوءاً وبرودة. ولا اظن ان الازواج السعداء راغبون في البقاء ضمن دائرة الهموم والمشاكل.

ولعل اشارات سلبية وردت من مناطق في البلاد تؤكد ارتفاع نسبة الطلاق بين الازواج وهناك مئات الملفات الخاصة بطلب التفريق مقدمة الى المحاكم المدنية في عدد من المحافظات.

هذه الاشارة تدفع للتأمل والتفكير ملياً بالنتائج السلبية لارتفاع نسبة الطلاق مع ما يمكن ان يقود باتجاه تفكيك المجتمع وتشتيت ابنائه.

تأخذ بنظر الاعتبار استحقاقات الطلبة والاختصاصات المطلوبة

التعليم العالي: آليات جديدة للقبول المركزي تعتمد على مفردات التربية

بغداد/ المدى

مع تخطي عتبة باب القاعة الامتحانية يدخل كل طالب في المرحلة المنتهية من الدراسة الاعدادية (الثانوية العامة) بفروعها العلمية والادبية والمهنية (الصناعي والزراعي والتجاري) كل يوم في دوامة من القلق مبعثها من جهة، اداء امتحان مهم يتوقف عليه مستقبل الطالب الدراسي والمهني، ومن جهة اخرى تسليم امرهم ومستقبلهم الى نظام القبول المركزي المعتمد رسميا ليحدد اين سيقبل الطالب، بمعنى في أي كلية وفي أي قسم. ويعد القبول المركزي احدى التحديات التي تواجهه الطالب.

فيما تعمل وزارة التعليم العالي على وضع آلية لتقييم مستوى الطالب وتحديد الكلية أو المعهد الذي يتلاءم ومستواه الدراسي، ويشكو الطلبة من ان طريقة القبول المعتمدة من لدن الوزارة تسبب لهم المتاعب وتلقيهم الى كليات واختصاصات لا يرغبونها ما يدفع بعضهم إلى التقديم الى الدراسات الأهلية أو المسائية على نفقتهم الخاصة.

وتقول سهام الشجيري مدير إعلام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ان "الآليات الجديدة التي اعتمدتها الوزارة ضمن خطة القبول المركزي لهذا العام تعتمد على مفردات التربية وتعتمد ضوابط رصينة معدة إعدادا مسبقا لرصد المعوقات وتلافيها وتحديدها لتجاوزها".

و"وضعت الوزارة آليات محددة للقبول المركزي ضمن ضوابط كثيرة تم الاتفاق عليها من قبل مدراء القبول في الجامعات العراقية اخذين بنظر الاعتبار استحقاقات الطلبة والاختصاصات التي يرغبون بها، وقبولهم في المحافظات وما إلى ذلك".

واشارت الى مشاكل حدثت العام الماضي أهمها "قبول الأعداد الكبيرة والتي وصلت إلى أكثر من ١٥٠ ألف خريج".

وقالت "ربما المعوق الأكبر الذي واجهنا هو إعداد الطلبة فهو أكثر بكثير من استيعاب الكليات واكبر من طاقتها".

وذكرت أن الوزارة، ومن اجل حل هذه المشاكل، "أخذت بنظر الاعتبار في هذه السنة احتياجات واختصاصات الجامعات وفق ما تحتاجه من طلبة وبناء عليه تم استحداث أقسام وكليات لاستيعاب اكبر عدد من الطلبة".

وأضافت أن "من المشاكل لتي واجهها طلابنا في العام الماضي إن نسبة لا يستهان بها منهم لم يحظوا بأي قبول سواء في الكليات أو المعاهد الحكومية، فكانوا أمام اختيارين إما أن يعيدوا السنة أو يذهبوا إلى الكليات الأهلية".

وبينت ان عدد الطلاب الذين تم قبولهم في الجامعات والمعاهد الحكومية بلغ "ما لا يقل عن ١١٠ ألف طالب وطالبة"، أما في الجامعات الأهلية "فتم قبول ٤٠ ألف طالب بمختلف الاختصاصات".

الا ان هذا لا يعني حدوث حالى كما حصل للطالبة رؤى عادل التي تخرجت من المرحلة الإعدادية - الفرع الأدبي للعام الماضي وبمعدل ٦٧٪ ولكنها واجهت مصيرا مجهولا بعد أن علمت انها لم تقبل في أي معهد أو كلية.

وقالت الطالبة "تفاجأت عندما ذهبت إلى مقر الوزارة لأجد أنني لم احظ بأي قبول، كان هناك عشرات الطلاب الحائرين الذين تفاجأوا بعدم قبولهم في المعاهد أو الكليات، لم يحدث هذا في أي من السنوات حتى أننا لم نلق تبريرا مقنعا".

وبالنسبة الطالب (ق.م) الذي تخرج بمعدل ٨٧٪ من الفرع العلمي وتم قبوله بمعهد التمريض في تكريت "كان الأمر مفاجئا لي ولم أتصور أن يتم قبولي في هذا التخصص البعيد عن رغبتي وفي محافظة بعيدة ما دفعه إلى ترك القبول المركزي واللجوء إلى "إحدى الكليات الأهلية برغم تكلفتها المادية".

وتتراوح تكاليف الدراسة في الكليات والمعاهد الأهلية والمسائية للأقسام العلمية بين ٢-٣ مليون دينار وللأقسام الإنسانية تتراوح بين ١-٢ مليون دينار.

ولا تعبر الدرجة التي ينالها الطالب في الامتحان عن مستواه الحقيقي كما هو مفترض بها بسبب الكثير من جوانب القصور في الامتحانات وعملية التقييم.

وتعترف أسماء عبد الله عضو لجنة التربية والتعليم في مجلس النواب بان هناك عددا من "الأخطاء التي حدثت في الامتحانات وتحديدا في القاعات الامتحانية، إذ انتشرت الكثير من حالات الغش والتسرب، وسعينا لمعالجة الموضوع في هذه المراكز قبل وصوله إلى لجنة القبول المركزي، خاصة في بغداد".

وأضافت عبد الله أن "المشكلة الأخرى التي واجهتنا في العام الماضي ونسعى لحلها هي نسب النجاح العالية وعدم استيعاب الكليات والمعاهد لها، لذا أوجدنا آلية تقضي بإجراء تدقيق أكثر في القبول المركزي بالاتفاق مع الوزارة"

تأثيرها مباشر على الأحياء والكائنات المائية والزراعية

انخفاض مناسيب نهري دجلة والفرات وراء توسع مساحات " المستنقعات المغلقة " في أهوار الناصرية

ذي قار/ حسين العامل

حذر رئيس لجنة الاهوار في مجلس محافظة ذي قار المهندس حسن وريوش الاسدي من تداعيات انخفاض مناسيب المياه في نهري دجلة والفرات وتأثيرها على نوعية المياه وطبيعة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية وتكاثر الأحياء المائية في مناطق الاهوار.

وأوضح الاسدي: الذي يشغل منصب المعاون الفني لرئيس مجلس محافظة ذي قار لـ(المدى):

تتأثر طبيعة الاهوار الوسطى وهور الحمار التي تشكل القسم الأكبر من مناطق اهوار الناصرية بصورة مباشرة بارتفاع وانخفاض مناسيب نهري دجلة والفرات فكلما انخفضت مناسيب النهرين انحسرت المياه وأصبحت مناطق الاهوار أشبه ما تكون بالمستنقعات المغلقة وهي حاليا تمر بأسوأ حالاتها نتيجة شحه المياه التي تشهدها البلاد حاليا. مشيرا الى ان انخفاض المناسيب أدى إلى ما يشبه الكارثة البيئية نتيجة تأثير ركود المياه على نوعية وحياة الأحياء المائية مؤكدا ان بعض نوعيات الأسماك التي كانت تشتهر بها مناطق الاهوار كالبني والقطان أصبحت معدومة في الوقت الحاضر.

وأشار رئيس لجنة الاهوار إلى خطة طموحة تتبناها حاليا وزارة الزراعة ومركز علوم البحار وجامعة ذي قار لإكثار النوعيات المذكورة من الأسماك في مناطق الاهوار عبر إطلاق كميات كبيرة من الاصبعيات لافتا إلى أن الخطة المذكورة ستصطدم مستقبلا بشحه المياه وانخفاض المناسيب التي ستؤدي على تغير كبير في طبيعة ونوعية المياه.

وكانت الهيئة العامة لتنمية الأسماك في وزارة الزراعة قد أطلقت العام الماضي مليونين ونصف المليون إصبعية كارب في أهوار محافظتي ذي قار وميسان. فيما أطلقت مؤخرا الدفعة الأولى من أصبعيات الأسماك في أهوار محافظة ذي قار البالغة ٣٠٠ ألف إصبعية ضمن برنامج أعدته لتعويض أعداد الأسماك التي تراجعت خلال العقود الثلاثة الماضية في مناطق الاهوار التي كانت ترفد البلاد بأكثر من ٥٠ بالمائة من حاجتها من الأسماك.

ومن جانبه أكد المهندس علي حسين رداد مدير ناحية الإصلاح المدينة المتأخمة لاهوار أبو زرك في الناصرية تأثير شحه المياه على المساحات المزروعة بالحنطة والشعير وحرمان آلاف الفلاحين والمزارعين من مزاولة مهنة الزراعة التي يعتمدون عليها كليا في مصادر عيشهم مشيرا إلى أن ناحية الإصلاح التي كانت تعد في السابق سلة غذاء مدينة الناصرية التي يقدر عدد نفوسها بأكثر من مليون وثمانمائة ألف نسمة أصبحت اليوم لا تؤمن حتى احتياجات سكان الناحية الأساسية من الخضراوات والمحاصيل الزراعية.

فيما حذر رئيس المجلس البلدي في قضاء الجبايش احمد كاظم سلمان في تصريحات صحفية من تداعيات انخفاض مناسيب المياه وما ينتج عنها من شحه على حياة سكان الاهوار مشيرا إلى أن الشحة أثرت سلبا على صحة الإنسان والحيوان معا فضلا عن تأثيرها المباشر على الأحياء والكائنات المائية مؤكدا أن الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي اختفت وتراجعت عقب عودة الاهوار مطلع ٢٠٠٣ أخذت في الظهور في الآونة الأخيرة .

ويواجه التنوع البيئي والبايولوجي في مناطق الأهوار المغمورة بالمياه حاليا والتي تقدر بـ٥٠ ٪ من إجمالي مساحات اهوار الناصرية قبل التجفيف البالغة ١،٠٤٨،٠٠٠ دونم مشاكل كبيرة من أبرزها ظاهرة ركود المياه الناجمة عن شحه المياه وانتشار السداد الأمنية التي أقامها النظام السابق أبان حملة تجفيف الاهوار مطلع تسعينيات القرن الماضي الأمر الذي حال من دون إكمال مياه الاهوار لدورتها الطبيعية وتمركزها في مناطق دون أخرى .

وتوقعت مصادر رسمية مطلعة انخفاض مناسيب المياه في نهري دجلة والفرات بمقدار ٢٥٪ عما كانت عليه في العام الماضي الأمر الذي استدعى تدخل الجهات الرسمية في منع زراعة محصول الشلب في عدد من المناطق الجنوبية ومنها محافظة ذي قار التي تشتهر بزراعة أفضل أنواع رز العنبر في المناطق المتآخمة لأهوار الناصرية ولاسيما قضاء سوق الشيوخ وذلك في خطوة لتقليص استهلاك الكميات الكبيرة من المياه التي تتطلبها عملية زراعة محصول الشلب.